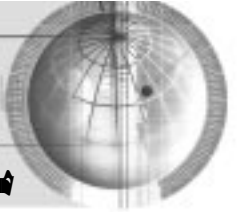


ملخص لنشرة
توقعات مركز جافي الإسرائيلي
لعام ٢٠٠٣م





ملخص لنشرة توقعات مركز جافي الإسرائيلي لعام ٢٠٠٣م

تمهيد:

«مركز جافي» هو مركز أبحاث تابع لجامعة تل أبيب الإسرائيلية، ويهدف المركز - كما يقول عن نفسه في تعريفه - إلى إجراء الأبحاث ذات الأصول العلمية التي تطابق أعلى مواصفات البحث الأكاديمي، والتي تتعلق بأمن إسرائيل القومي؛ فضلاً عن شؤون الشرق الأوسط والشؤون الدولية والإقليمية، وذلك بالمشاركة في الحوارات العلنية والتشاور الحكومي، وهو يخاطب صنّاع السياسة والمهتمين بالقضايا الاستراتيجية من أصحاب الرأي والجمهور. وتم تأسيس المركز في عام ١٩٧٧م بمبادرة من جامعة تل أبيب، وفي عام ١٩٨٣م سُمّي المركز «مركز جافي للدراسات الاستراتيجية».

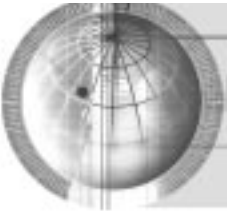
ملخص النشرة:

الانشقاق الرهيب في حلف الأطلسي:

في عدد مايو ٢٠٠٣م من نشرة توقعات مركز جافي يرصد «مارك أي. هيلير» أعراض الانشقاق الرهيب - على حد وصفه - عبر حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بالحرب على العراق، وذلك على عدة مستويات:

أولاً: المستوى الحكومي: كان الانشقاق الحاصل - في الحقيقة - بين المعسكرين العالميين: معسكر واحد عارض استخدام القوة قبل بذل جهد كامل مع الأمم المتحدة، ويحاول نزع سلاح العراق بالطرق الدبلوماسية، ويعارض أي اكتشاف قد يقرّ استخدام القوة حتى إذا كان العراق مصراً على رفض الامتثال لبعض الالتزامات الخاصة بنزع سلاحه. هذا المعسكر يمكن تسميته بـ «تحالف غير الراغبين»، وكان بقيادة فرنسا وألمانيا وبلجيكا؛ بالإضافة إلى روسيا والصين والعديد من البلدان العربية والإسلامية، لكن هذا المعسكر كان عبارة عن اجتماع لمجموعة غريبة من الشركاء السياسيين؛ فبعضهم كان مدفوعاً بالمصالح المادية الخاصة به والمرتبطة ببقاء النظام العراقي، وبعضهم كان مدفوعاً بالتضامن الاثني أو الديني، وبعضهم كان مدفوعاً بالتخوف من النتائج التي قد تشهد مناطقهم، وبعضهم الآخر كانت تدفعه المعارضة المخلصة لفكرة استخدام القوة تحت أية ظروف، كما أن كثيراً من أجنحة هذا المعسكر أرادوا أن تقودهم مبادئ النظام العالمي إلى تأكيد هويتهم المتميزة واستقلالهم في اتخاذ القرارات عن أمريكا. وبالنسبة للمعسكر الآخر، وهو ما يمكن تسميته بـ «تحالف الراغبين»، فقد كان العضو الأوروبي الأبرز في هذا المعسكر هو بريطانيا العظمى، وهو ما جعل وراء بريطانيا كل من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا والدانمارك وبلغاريا؛ بالإضافة إلى المؤيدين أو المتعاطفين غير الأوروبيين؛ مثل أستراليا والكويت وإسرائيل، وعناصر غير حكومية؛ مثل الأكراد والمنفيين العراقيين.

ثانياً: على المستوى الاجتماعي الحضاري: فإن تعبير الانشقاق عبر الأطلسي قد يقترب كثيراً من توصيف



الحقيقة، فبينما كان زعماء تحالف معسكر غير الراغبين يلقي دعماً محلياً كبيراً لخطّتهم؛ فإن تلك الحكومات التي رتّبت أنفسهم على موافقة الولايات المتحدة؛ واجهت معارضة قوية جداً وأحياناً لديها في الداخل.

ثالثاً: على المستوى الأيديولوجي: هذه النزعة الأيديولوجية واضحة جداً فيما يتعلق بالعالم الثالث، ونرى أن ذلك يرجع إلى حد بعيد إلى الإحساس طويل الأمد بالذنب حول تاريخ أوروبا الاستعماري، ويُلزم هذا الإحساس الأوروبيين حالياً بإبداء الاهتمام العظيم لوجهات نظر قادة العالم الثالث أو الناطقين الآخرين باسمهم على شاكلتهم، وطبقاً لهذا النموذج الجديد؛ فإن القوة ستُستعمل فقط في حالات واضحة من الدفاع عن النفس، أو تحت غطاء كاف من الشرعية الجماعية أو المتعددة الأطراف، وتأتي في هذا الصدد - أولاً وقبل كل شيء - الأمم المتحدة، هذا الاختلاف الجذري بين النظرة الأيديولوجية بين الأوروبيين والأمريكان يرجع في جانب كبير منه إلى أن الأمريكان ليست عندهم آلام الضمير نفسها الناتجة عن تذكّر مرحلة الاستعمار، وفي رأيهم فإن الأمم المتحدة تمت السيطرة عليها - وعلى مدى طويل - من قبل ائتلافيات الأنظمة الشيوعية ودكتاتوريين استبداديين، لكن حتى عندما جاء أوان الديمقراطية فإن التجارب مع الأوروبيين تبين أن الولايات المتحدة لها رغبة أعظم في التصرف بشكل منفرد، ولا تريد أن تكون مقيدة بأية قيود. وهناك تفسير واحد لهذا التقسيم الأيديولوجي الهيكلي، وهو أن الانعزالية تكون دائماً خياراً فعالاً لأولئك الذين يتمتعون بالقوة، فهم يريدون التصرف بشكل منفرد؛ وتحقيق التعددية لحدها الأقصى؛ الغرض منه فقط مضاعفة القوة، وتقزيم هامش المعارضة على كل من يعارض القرارات والتوجهات ليس إلا.

وتُصنف الولايات المتحدة بشكل واضح وبلا أدنى شك في هذا الصنف؛ أما كل الأوروبيين بمن فيهم الروس بعد السوفييت حتى الصينيين؛ لا يمكن أن يجرؤوا على اتخاذ منهج الانعزالية، أو ينظروا للتعددية على أنها تحقق هدفاً ذاتياً فقط.

رابعاً: تأثير الحرب في إسرائيل: كل هذه الاحتمالات والتأثيرات سيكون له دورها بالنظر إلى إسرائيل، فمع انكماش الفجوة بسبب الحرب؛ فإن أسبقية أمريكا على الصعيد الدولي ستزداد وكذلك أوروبا؛ ومن ثم يزداد توسع أوروبا جديدة من خلال موافقة واشنطن والوقوف المتعاون معها؛ بشكل يفوق أوروبا القديمة، ومن ثم يتكامل دور أوروبا مع الولايات المتحدة، ولا يتنافس معها في بقية قضايا الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الإسرائيلية الفلسطينية، وإن كان كل ذلك لن يساهم في تخفيف الضغط بالضرورة على الحكومات الإسرائيلية لقبول المخططات الجوهرية لاتفاقية السلام التي كانت قد أقرت بشكل واسع وعلى مستوى الدول في جانبي الأطلسي.

وفي الحقيقة؛ فإن بعض حلفاء أمريكا الأوروبيين، حتى أمريكا نفسها.. قد تميل بعد الحرب إلى متابعة مصالح دول الأطلسي الأوروبية، وبمعنى أوضح تجدد نفسها داخلية في عمق القضية الإسرائيلية الفلسطينية من جديد، وعلى النقيض من ذلك؛ فإنه إذا انكمشت الفجوة بسبب الحرب؛ فإن الولايات المتحدة قد تكون أقل حزمًا في مقاومة السياسات التي تنتهجها أوروبا القديمة، سواء بشكل منفرد أو خلال الاتحاد الأوروبي، وقد



تكون واشنطن ميّالة أكثر لاعتناق تلك السياسات .

وثانياً : هذا لن ينعكس على التغييرات التي ستصحب اتفاقية السلام (خريطة الطريق) ؛ لكنّه ربّما يترجم إلى ضغوط تهدف إلى قبول التغييرات في العملية ، وستستمر الحكومة الإسرائيلية في مقاومة التصديق على التغييرات ؛ حتى لو كلفها ذلك مزيداً من التوترات ليس فقط مع أوروبا لكن أيضاً مع الولايات المتحدة .

وأخيراً . . إذا كانت الحرب غير ناجحة فإن إسرائيل ستستمر في الخضوع لحملة متواصلة من الضغط ؛ يمارس عليها من قِبَل أطراف أوروبا القديمة ، لكن تلك الأطراف نفسها قد تغير من توجهاتها وحساباتها إلى حدّ ما وتقلل اهتمامها ؛ ذلك لأن سياسة أوروبا ستعاد بلورتها على المستوى الدولي ولاشك ، والسبب الثاني أن التوسّع الذي يشهده الاتحاد الأوروبي سيعكس توجهات أوروبا جديدة بشكل أكثر قوة .

* * *

(البعد النووي- محور الشر) في خطاب بوش عن حالة الاتحاد في ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م؛

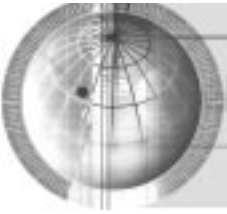
وفي العدد نفسه يقارن الباحثان في المركز «إيميلي بي . عربة» و«كيش إريز» بين خطاب بوش عن حالة الاتحاد في أواخر شهر يناير ٢٠٠٢م وخطابه في المناسبة نفسها في يناير عام ٢٠٠٣م ، وذلك في بحث بعنوان (البعد النووي- محور الشر) .

ففي خطاب حالة الاتحاد في أواخر شهر يناير ٢٠٠٢م أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن عبارة «محور الشر» ، لم تكن فقط هذه الدول الثلاث هي محصلة ما عناه بوش بمحور الشر ، وإنما قصد بوش بهذا المعنى الاستراتيجية الأمريكية المخططة بشكل واسع للردّ على التحدي الذي يقف في وجه إدارته فيما عرف بـ (الضربة الاستباقية) ؛ بينما في خطاب حالة الاتحاد يناير ٢٠٠٣م كانت هناك صياغة مختلفة جداً للمشكلة التي تمثلها التهديدات بأسلحة الدمار الشامل ؛ بالإضافة إلى تعميق استراتيجية الردّ .

وفي خطاب ٢٠٠٣م اختفى الكلام عن «محور الشر» ، والأكثر أهمية أنه تكرر تسمية الدول الثلاث نفسها ، ووسمها بأنها أنظمة خارجة على القانون ، تريد وتمتلك بالفعل أسلحة نووية ومواد كيميائية وأسلحة بيولوجية ، وفي هذا الخطاب أصرّ بوش بشكل صريح على أنّ التهديدات المختلفة تتطلب استراتيجيات مختلفة لمواجهةها ، وفي الحقيقة فإن نصّ الخطاب يتناول بشكل مختلف كلّ واحدة من الدول الثلاث .

فبالنسبة لكوريا الشمالية ؛ لاحظ بوش محاولات «بيونج يانج» لابتزاز العالم ببرنامجه النووي ، والحلّ الذي اقترحه كان العمل بشكل مشترك ومتكاتف مع دول المنطقة لإيجاد حلّ سلمي .

وبخصوص إيران ؛ لاحظ بوش أن التهديد سريع وعاجل ، لكن أشار وبوضوح إلى أنّ الإيرانيين لهم القدرة على اختيار حكومتهم وتقرير مصائرهم بناء على ذلك ، وبأنّ الولايات المتحدة ستدعم هذه الجهود الرامية لتغيير نظام طهران .



وبالنسبة للعراق ؛ فإن الطبخة كانت كبيرة ومعدة ، وفي انتظار أن يبدأ الأكلون في استنشاق عبقها .

في خطاب حالة الاتحاد ٢٠٠٣م أصبح من الواضح أن مفهوم «استراتيجيات مختلفة للتهديدات المختلفة» ؛ هو تطوّر للفكرة الخاصة بالتصوير الدقيق للموقف الأمريكي نحو ما يسمّى بدول (محور الشر) .

فيما يخص إيران ؛ واصلت الولايات المتحدة إبقاء هذه القضية من الناحية الرسمية تحت بند «التهديدات القومية» . وكانت واشنطن نشطة في كشف المزيد من المعلومات حول المشروع النووي الإيراني ، ومارست الضغط على روسيا لتقليص التعاون مع إيران في المجال النووي . وفي الوقت نفسه لم تتخذ خطوات جديدة ملموسة ضدّ إيران منذ أن تم تصنيفها ضمن «محور الشر» . وفي الحقيقة كان عند الولايات المتحدة بعض التعاطي الإيجابي مع إيران ؛ بعد مواقفها في الحملة التي شنتها على أفغانستان والأزمة في العراق .

وعلى أساس المبدأ الذي تم تأكيده فيم يتعلق بالعمل الاستباقي ؛ اتضح في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أن البدء يكون بالأعظم تهديداً ، أما الأعظم خطراً فيمكن تأخيرهُ .

واستمرت الإدارة الأمريكية في حث الشعب الإيراني على المطالبة بحقوقه ، ودعمته في طريقه نحو الديمقراطية ، بينما أبدى المسؤولون الأمريكيون قلقاً عظيماً بخصوص آخر المستجدات ، وهناك استنتاج بأنّ هذا الموقف الأقل حدة من جانب واشنطن تجاه إيران له جذور أعمق من ناحية السياسة الأمريكية ، فالولايات المتحدة من المحتمل أنها ستّخذ موقفاً أكثر فعالية حيال إيران في نهاية المطاف ، ولكنّه من الراجح سيكون دائراً حول محاصرة إيران دبلوماسياً بدلاً من مواجهتها عسكرياً .

* * *

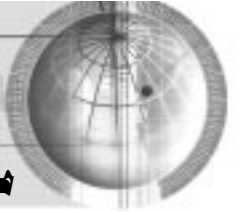
مستوى نظم مراقبة أسلحة الدمار الشامل:

وما زلنا مع عدد مايو من «نشرة توقعات مركز جاني» ؛ حيث يشخص «إفرايم أسكولي» ما يدعيه بالهبوط في مستوى النظم التي تراقب أسلحة الدمار الشامل ، فيركز على أعراض هذا الهبوط ، وكذلك الاحتمالات المتوقعة للتحسّن .

وفي مناقشته للأعراض يقول : إنّ هدف معاهدات الحدّ من الأسلحة هو احتواء الحالات الموجودة ، والتخفيض في المستقبل من المخاوف في هذا الاتجاه ، والتدمير الكامل للأسلحة موضع الشك على الصعيد الدولي ، كما كانت هناك نكسات قوية على كل الجبهات ، فاتفاقية الأسلحة البيولوجية لم تكن معترفاً بها ، ولا تزال حتى الآن ، ومعاهدة منع الاختبارات الشاملة لم تدخل حيّز التنفيذ بعد ، ويبدو أن الفرص ضعيفة في أن يحدث في المستقبل المنظور ، وأما المناقشات حول «معاهدة إف إم سي تي» فقد توقفت في جنيف ، وعوامل تقليل العوائق المتعددة بشأن هذه القضية تبدو بعيدة المنال .

أكثر المشكلات الخطيرة الواضحة الآن تتعلّق بمعاهدة «إن بي تي» ؛ فهناك المشكلة القديمة المتعلقة بالدول الثلاث (الهند وباكستان وإسرائيل) ، تلك الدول التي ليست طرفاً في المعاهدة . وعلى أية حال فهناك قضايا





جديدة تهدد المعاهدة بقوة؛ تتعلق بشكل رئيس بعمليات التحقق والطرق التي تطبقها الولايات المتحدة مع الدول التي هي أطراف في المعاهدة.

وأهم هذه القضايا:

أولاً: هي أن العديد من الدول تتجاهل التزاماتها عن عمد.

ثانياً: أنه في الحالات الأكثر جدية؛ فإن أنظمة التحقق والتفتيش المتبعة لا تكون قادرة على إنجاز مهمتها.

ثالثاً: أن الكيانات التي تولت عمليات الإشراف لا تريد ولا تستطيع في الوقت نفسه اتخاذ الإجراءات الضرورية للتجاوب، وغاية ما يمكن أن تحققه هو فقط تحديد طبيعة المهام المطلوبة.

ويضع الباحث حلاً يتمثل في قيام المنظمات الإقليمية بتولي مهمة مراقبة مدى التزام الدول بأنظمة عدم الانتشار الدولية؛ على اعتبار أنها ستكون أكثر فعالية في هذا المجال من المنظمات الدولية، وبهذه الطريقة فإن كل منظمة إقليمية سيكون عندها مسؤولية للإشراف على وفاء دولها بالالتزامات الدولية، فكما أن الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية تكون لديها إمكانية أكبر في تأمين الوفاء بالالتزامات من المنظمة الدولية؛ فإنها تكون كذلك أكثر قابلية في معرفة ما إذا كانت إحدى الدول الأعضاء فيها قد قصرت في التزاماتها. والمنظمات الدولية يجب على كل حال ألا يُلغى دورها، ولكن يجب أن يبقى دورها محصوراً في جانب استشاري إضافي يمكن تشييطه وقت الحاجة، وتفرغ لتطوير تقنياتها وأساليبها في فرض عمليات التحقق والتفتيش بشكل أفضل.

* * *

حالة التردّي في الاقتصاد الإسرائيلي:

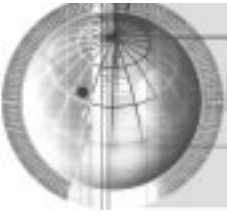
وعن الحالة المتردية للاقتصاد الإسرائيلي؛ أرجع «إمري توف» الباحث في «مركز جافني» أسباب ذلك التدهور إلى النزاع الطويل مع الفلسطينيين، والذي يؤدي دوراً رئيساً في هذا الشأن، إلا أنه لا يعتبره السبب الوحيد.

إنّ تدهور وتيرة النزاع قد انعكس في سلسلة من المراحل المحددة:

المرحلة الأولى: سيطر عليها إطلاق النار على الطرق، وفي المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة؛ حيث كان إطلاق النار على المستوطنات الداخلة في نطاق الخط الأخضر؛ يتم باستخدام قذائف هاون، وصواريخ قصيرة المدى.

وأما المرحلة التالية من العنف: والتي كانت محاولة لتقرير نتيجة النزاع، تضمنت إرسال القوائم بالعمليات الانتحارية إلى المناطق المأهولة بالسكان، والتي يكثُر فيها بشكل كثيف المدنيون الإسرائيليون.

ثم أتت المرحلة الحالية: وهي ردّ إسرائيل الهجومي، والذي تمّ إعداده من أجل منع تسرب العناصر العدائية، ولخفض مستوى الخوف والقلق بين السكان.



لقد واجهت إسرائيل العديد من الصراعات العسكرية منذ تأسيسها قبل ٥٥ سنة، وفي هذا الصدد يثار سؤال حول كيفية تأثير النزاع الحالي بشكل مختلف في الناحية الاقتصادية عن المجابهات السابقة؟ ويبدو أن العنصرين الأساسيين اللذين يؤثران في المردود الاقتصادي على المجالات الاقتصادية المختلفة؛ قد تغيرا بشكل جذري في هذا النزاع العنيف، وهذان العنصران هما:

١ - الأسس التي تنتهجها الإدارة الحربية في إسرائيل .

٢ - سلوك الجمهور، وطبيعة مفهومه للعدو ونياته .

السمة الأخرى في المجابهة التي تؤثر في اقتصاد إسرائيل، ولو أن لها تأثيراً جزئياً منفصلاً عن إدارة إسرائيل للنزاع، هي نجاح السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الإرهابية التي لا تقر بسيادة السلطة الوطنية الفلسطينية في الحصول على التأييد الدولي . ويسبب هذا الدعم الدولي تأثيراً إقليمياً مربكاً لإسرائيل، وأصبح هذا الدعم الدولي يمثل ضغطاً من خلال الوسائل الاقتصادية . إن الأهمية الاقتصادية لتقييم الجمهور ارتفعت مع ارتفاع مستوى القلق والشك الذي كان له بالغ الأثر في سلوك الوحدات الاقتصادية في الأسواق، وبمعنى آخر: أصبح المجتمع والاقتصاد على حد سواء يعانيان من الخوف والشك اللذين ولدهما النزاع العنيف .

وهناك مجموعة أخرى من العوامل لا ترتبط مباشرة بالمجابهة العنيفة مع الفلسطينيين؛ لكن كان لها تأثير في الاقتصاد؛ منها: الكساد المستمر في الصناعات التقليدية، والأزمة في أسواق رأس المال العالمية، والأزمة العالية في المجالات التقنية، وقد انعكس هذا العامل الأخير بشكل كامل بعد انهيار نسبة مئوية كبيرة من الصناعات العالية التقنية؛ بالإضافة إلى التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، والأزمة في الميزانية الإسرائيلية . كما ظهرت عوامل أثرت في عدم القدرة على مواصلة تمويل العديد من الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات قطاعات السكان التي لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي .

كما أن عنصر الوقت وتأثيره في الاقتصاد يجب عدم إغفاله، فالظاهرة الأكثر وضوحاً هي أنه كلما استمر النزاع وقتاً أطول كان الضرر أشد وأعظم على الاقتصاد، حيث يتخلل الضرر في الفروع الاقتصادية، ويصيب القطاعات التي كانت يمكن ألا تتأثر مباشرة . وتسمى عملية انتشار الضرر هذه بـ (التأثير المتضاعف)، ولا تظهر ثمار هذا التأثير المتضاعف في الاقتصاد إلا من خلال نزاع مطوّل؛ لأنه لم يكن له وجود في نزاع قصير . ومن الضروري ذكر ذلك التأثير في رأس المال والأسواق المالية؛ رغم أنه لا يظهر عادة إلا في المرحلة النهائية بسبب عدة أمور؛ منها مثلاً الهبوط في قيمة التأمين، والصعوبات في الحصول على ضمانات ائتمانية . وفي النهاية يصبح الإخفاق في علاج هذه المشكلات سبباً في حدوث الأزمات المالية .

هل عملية (التأثير المتضاعف) يمكن السيطرة عليها؟ نعم إذا استقر مستوى العنف، حتى لو كان ذلك في مستوى أعلى من المستوى الأصلي؛ فإن (التأثير المتضاعف) يمكن السيطرة عليه؛ لأن الاقتصاد والسكان يصبحان معتادين عليه، والنشاط الاقتصادي يتم تعديله ليتوافق مع مستوى العنف السائد .

إن أية سياسة حكومية يكون هدفها العام تثبيت الحالة الاقتصادية عند نقطة معينة، ووقف التدهور



الاقتصادي؛ في ظل ظروف النزاع الحاصل في إسرائيل والتباطؤ الاقتصادي العالمي؛ يمكن أن تتحرك في أحد اتجاهين:

الاتجاه الأول: الذي يجب أن تتبناه الحكومة؛ هو تخفيض نشاطاتها الحالية، وتحويل مصادرها، والعمل على توفير، وذلك من خلال تطبيق حاسم وفوري؛ بفرض إجراءات قاسية على القطاعات المختلفة؛ لكي تتحقق الأهداف خلال وقت قصير.

الاتجاه الثاني: يستند إلى أربعة بنود أساسية:

البند الأول: الوقت. . سيستغرق الأمر من ٣-٤ سنوات لسحب الاقتصاد الإسرائيلي من منحناه المتجه ناحية الهبوط، وسيكون إنجاز الهدف المالي الرئيس - وهو أن يكون العجز في الميزانية متوافقاً مع المعيار السائد في العالم الغربي - في ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م.

البند الثاني: معادلة التأثيرات - بقدر المستطاع - على صعيد النزاع مع الفلسطينيين وتأثيره في النشاط الاقتصادي، إن تحقيق هذا العامل يكون بمنح القائمين بالعمليات الانتحارية من الوصول إلى تل أبيب، ويمكن أن يتم إنجاز ذلك بالتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين؛ سواء كان مع السلطة الوطنية الفلسطينية أو حماس أو المنظمات الأخرى.

البند الثالث: هو منع انهيار الوحدات الاقتصادية المهددة بالتغيرات المؤقتة في الحالة الاقتصادية، وذلك بالتدخل الحكومي المباشر أو غير المباشر، حيث إن هذا التدخل سيمنع مثل هذا الانهيار.

البند الرابع: الإبداع، فبالمساعدة الحكومية يمكن ابتكار آليات للتحسين تكون متماشية مع الحاجات الاقتصادية، آليات الانتعاش الاقتصادي هي مجموعة من النشاطات التي تعطي أولوية لعملية تخصيص المصادر، وتمثل هذه النشاطات الطريق الوحيد للسماح لقطاع أو وحدة اقتصادية معينة بتعجيل نجاحها؛ من أجل التأثير في القطاعات الأخرى التي تبدأ نشاطاتها بصعوبة.

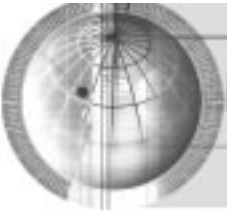
* * *

الإرهاب غير التقليدي؛

وعن الإرهاب غير التقليدي يركز الباحث «يورام شوبير» على أن الفترة التي تلت أحداث ١١ سبتمبر تتميز باثنين من مستويات النشاط:

الأول: مستوى تنفيذ هجومات إرهابي هائل يستعمل مواد الحرب التقليدية لإحداث تأثير غير تقليدي في طبيعته.

ويتضمن المستوى الثاني: الاستعداد للهجمات الإرهابية التي تستعمل فيها مواد غير تقليدية؛ لكي تضر أعداداً كبيرة من الناس، وتلحق أضراراً بيئية طويلة المدى، وتوجه ضربة نفسية وساحقة للروح المعنوية العامة، وهذا المستوى ما زال مجهولاً حتى الآن.



ويشير الباحث إلى أن الحرب على العراق من المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي ؛ من ناحية تعجيل تقدّم العهد العالمي الجديد للإرهاب غير التقليدي ؛ على النقيض من ذلك فإن الجمهور وصانعو القرار بالعالم الغربي لم يشعروا بتغيير في الوعي لإدراك طبيعة التهديد الجديد ودرجته من الخطورة ، مثل هذا التغيير على أية حال من الضروري أن يتم ؛ للوصول إلى دعم الرأي العام لاستراتيجية مكافحة إرهاب التي تستطيع بشكل كاف مواجهة التهديد الإرهابي الحالي عملياً .

إن عدداً من الأحداث حدثت منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ؛ أكدت أنه من المحتمل أن يحدث التعجيل باستعمال مواد الحرب غير التقليدية في هجمات القاعدة الإرهابية :

١ - الانفجار في المصنع الكيميائي في تولوس فرنسا في سبتمبر ٢٠٠١م ؛ يبدو أن سببه كان تخريباً نقّذه إسلامي فرنسي تنحدر أصوله من شمال إفريقيا الشمالي ، حيث عمل أجيراً بالمصنع لأيام قليلة فقط قبل الانفجار . وقد سبّبت الحادثة موت ٢٩ شخص ؛ بالإضافة إلى الضرر البيئي الخطير ، وذهبت السلطات الفرنسية إلى أبعد ما يمكن من أجل فرض رقابة أمنية مستقبلية للحيلولة دون تكرار مثل ذلك .

٢ - بينما كان هجوم الجمرة الخبيثة ينفّذ في الولايات المتحدة بعد فترة قليلة من هجوم ١١ سبتمبر ؛ بدا أن هذا الهجوم من جماعات أمريكية محتجة دون تدخل من القاعدة ، ولكنه رغم ذلك أدى دوراً مهماً في رفع معيار الخوف من العمليات غير التقليدية من الإرهاب الكيميائي إلى الإرهاب البيولوجي ؛ على الرغم من العدد الصغير نسبياً من الإصابات الذي سبّبه نظراً للكمية الصغيرة من الجمرة الخبيثة التي استخدمت ، وبدا أن الهجوم يستهدف إبراز حجم الضرر البيئي المحتمل ، وأثر ذلك في الروح المعنوية التي يستطيع الإرهابي استغلالها كسلاح مستقل .

٣ - في مايو ٢٠٠٢م تم توقيف «خوزيه بادلييا» وهو مواطن أمريكي اعتنق الإسلام وتدرّب في أفغانستان من قبل تنظيم القاعدة ، وأُرسل بأمر القاعدة لتقييم الإمكانات الخاصة بشراء مواد إشعاعية لتفجير قنبلة قدرة في الولايات المتحدة .

٤ - اغتيال «خطّاب» الزعيم البارز للجماعات الشيشانية الإرهابية ؛ تم بواسطة مادة سامة أُخفيت داخل مظروف ، وأدّى الحادث إلى رفع تهديدات الشيشانيين للانتقام من الروس بالإسلوب نفسه . علاوة على ذلك ؛ استعمال قوآت الأمن الروسية للغاز القاتل أثناء عملية اقتحام مسرح موسكو ؛ مما سبّب الشلل الفوري والموت النهائي لكثير من الإرهابيين والرهائن .

٥ - توقيف خلايا منتسبة للقاعدة في البلدان المختلفة في جميع أنحاء أوروبا في وقت مبكر من ٢٠٠٣م ؛ تضمّن اكتشافاً في يناير في إنجلترا لمادة «الرايسين» . كما أن بحثاً مشابهاً حدث في مارس في فرنسا ، والمهم أن كل هذه الدلائل تعزّز الشك في أن القاعدة والمنظمات الداعمة لها تستعدّ لشنّ حملات الإرهاب غير التقليدية .

إن موت العديد من أعضاء القاعدة (بضمن ذلك : بعض الزعماء الكبار وأعضاء عوائلهم ، على سبيل المثال زوجة وبنات الدكتور أمين الظواهري نائب بن لادن) يقوّي رغبة الإرهابيين في الانتقام الشخصي . وهذا

من المحتمل أن يحو أي مانع أخلاقي كان يمكن أن يكون باقياً لديهم بشأن استعمال جميع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وكل ما يقع تحت تصرفهم ويحفّزهم لتنفيذ الهجمات الإرهابية التي ستكون أكثر خطورة بكثير من حيث حجم الخسائر.

إن بلدان العالم الحرّ، وخاصة الغرب، عليها التزام كبير باتخاذ كل الإجراءات العملية الحاسمة من أجل وقف عملية الانزلاق إلى عهد الإرهاب غير التقليدي.

وفي الواقع نجد أن التغيير في الوعي واضح بين الأفغان العرب منذ ١١/٩/٢٠٠١م، فهم الآن فرضوا أنفسهم كخطر حقيقي تشعر به الشعوب وصانعو القرار، ومن ثمّ يجب أن يترجموا ذلك إلى سياسة قوية في مكافحة الإرهاب. إن نجاح مثل هذه السياسة يتطلب تعاوناً دولياً واسعاً يتسم بالتنسيق والفعالية؛ من أجل تحييد التهديد الموجه من قبل القاعدة والمجموعات المنتسبة إليها، والشبكات المتعاطفة معها، والتغيير في سلوكيات الدول التي تدعم الإرهاب. هذه النقطة الأخيرة يجب أن تراعى من خلال فرض العقوبات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية الثقيلة حتى تتوقف عن دعم منظمات إرهابية. إن إيجاد المعايير الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب في النظام الدولي مشروط بالتعامل مع التهديد الإرهابي الذي يواجهه العالم اليوم.

* * *

إيران والضغوط المحلية والدولية:

وفي عدد سبتمبر من نشرة توقعات «مركز جافي» يحلل «إفرايم كام» الضغوط التي تتعرض لها إيران بشكل متزايد على المستوى المحلي والدولي، وذلك ناجم عن ثلاثة عوامل أساسية:

الأول: التغييرات في بيئة إيران الاستراتيجية، والتي نتجت عن العمليات الأمريكية في أفغانستان والعراق، وبعض النقاط في هذا السياق كانت إيجابية لإيران؛ لكن أغلب النقاط كانت سلبية.

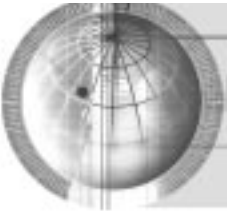
ويتعلّق العامل الثاني: بالاكتشافات الجديدة حول تقدّم إيران نحو امتلاك الأسلحة النووية؛ وهو الأمر الذي يثير الكثير من الضغط الدولي على البلاد.

والعامل الثالث: محلي داخل إيران، وهو قيام الطلاب بالاحتجاج على السياسة وقيادة النظام الحاكم. والحقيقة هي أنّ هذه العوامل الثلاثة من مصادر الضغط؛ ظهرت في الفترة نفسها مرتبطة ببعضها ومتفاعلة بشكل يجعل من المستحيل على النظام الحاكم إيجاد حلول لها.

* * *

الإرهاب الجديد:

وفي العدد نفسه، وبمناسبة مرور عامين على أحداث ١١ سبتمبر، يسلط «أنات كورز» الضوء على مفهوم إرهاب جديد، في محاولة لتمييز التصعيد الحاصل والاختلافات التنظيمية بين الإرهاب الجديد من الإرهاب القديم، ويتناول «كورز» تلك المعضلات التي تحيط بعمليات الردود على الإرهاب، وكيف أنّ هذه الردود لم



تتطور، ويستنتج أنّ الردّ ينحصر دائماً فقط في سياق وقوع هجوم ما والبحث عن جناة، ويركز على أنه لا بد من وجود نظرة واقعية إلى أهداف التهديد الإرهابي المعاصر.

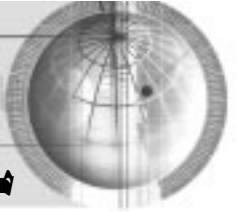
فإن الإرهاب، مثله مثل العديد من المواضيع الأخرى، كان محطاً لموجة من التفكير الجديد؛ خاصة أن ظهوره تجدد مع منعطف عبور الألفية؛ بسبب التغييرات في ميزان القوى والنظام العالمي، وبسبب الإعلان الجديد عن النشاط الإرهابي من خلال سبتمبر ٢٠٠١م.

إن فحص ماهية الإرهاب الجديد عملية صعبة؛ وذلك بسبب أنه ليس هناك إجماع بخصوص جوهر الإرهاب القديم وما يتضمنه المصطلح من المعاني المهمة. فالإرهاب هو شكل من أشكال الكفاح له خصائص استراتيجية وتكتيكية يمكن تحديدها، وتوضح هذه الخصائص في السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية الخاصة بكل حالة.

ويضيف الباحث؛ أن هناك ميلاً متزايداً لتحديد ماهية الإرهاب الجديد على أساس الحالات التي تستعمل فيها المنظمات الإرهابية مواد الحرب غير التقليدية؛ بالإضافة إلى حالات الوصول المحتملة إلى مثل هذه المواد، ومن الواضح أن سهولة وصول مثل هذه المواد له دور رئيس في التنفيذ المحتمل لهذا الهجوم. من ناحية أخرى؛ إذا كانت النية غير موجودة ثم وصلت للمنظمات هذه المواد فقد يتغير الأمر، وقد تركّزت الجهود على تحديد أماكن المصادر واحتمالات التهديد؛ من خلال تمييز المنظمات والخلايا الإرهابية التي تدعو استراتيجيتها إلى مثل هذا النهج، وتفضل تنفيذ عمليات يتوقع أن تسفر عن وقوع إصابات كبيرة ودمار شامل.

وعلى أية حال؛ فإن النسخة المتطرفة للإرهاب الإسلامي متميزة عن باقي النسخ الأخرى من العنف الإرهابي، ليس من جهة اختيار مبدأ العنف كتعبير عن الاحتجاج ووسائل إحداث التغيير السياسي، لكن بالأحرى من جهة تقليل الفجوة بين ما يمكن أن يُسمّى ضيقاً أو غضباً أو إحباطاً من ناحية، والتعبير عن الاحتجاج بالعنف من الناحية الأخرى. علاوة على ذلك؛ فبينما مورس العنف من قِبَل العديد من الجماعات في المناطق التي صنّفت أنها غير ناجحة؛ يمكن أيضاً تفسيره بأنه تفرغ لحالة من الضغط الدفين والتفاوت بين الظلم التاريخي والحالي، وطبيعة الرد في كلتا الحالتين تبدو فريدة في النشاط الإسلامي المتطرف، حيث استهدف ذلك الصدام أطرافاً مباشرة التأثير ضمن لوحة القواعد والمعايير الدولية. وقد أصبح القلق من الإرهاب الإسلامي الدولي متصاعداً؛ لأنه يتعلّق بشكل محدّد بحقيقة أنّ الأهداف الغربية - والأهداف الأمريكية أولاً وقبل كل شيء - هي الأهداف المفضلة للهجمات الإرهابية، وكذلك تُستهدف الأنظمة في العالم العربي المرتبطة إلى حد ما بالغرب بشكل استراتيجي وترغب في التعايش مع دولة إسرائيل.

وبالمقارنة مع العديد من المنظمات الأخرى؛ فإن الاستراتيجية التي توجّه المنظمات الإسلامية المتطرفة لا تتضمن أهدافاً مرحلية إذا تحققت قد تساعد على تسكين العنف... لا... فالهجمات لدى المتطرفين الإسلاميين تعني خطوات متسلسلة نحو المجابهة الكلية، الهجمات الانتحارية تخدم رسالة العنف هذه بقوة، ومن ثم فإن هذا هو الهدف الاستراتيجي البعيد المدى الذي يوضح رغبة المنظمات الإرهابية المتطرفة الإسلامية في دفع ثمن فوري لأي ردّ محتمل ضدها؛ لأنها تفضل هذه الهجمات.



أما الأهداف التكتيكية: فهي الخوف من العمل الانتقامي المبالغ فيه، وهو على ما يبدو لا يعيق أو يحدّد هذا الصنف من الإرهاب الإسلامي المتطرّف، ومن الصعب تخيل أن مدبري هجوم ٢٠٠١م سبتمبر ومن قبله هجمات أغسطس ١٩٩٨م على السفارتين الأمريكيتين في إفريقيا؛ لم يضعوا في حسابهم إمكانية أن الردّ الذي سيأتي بعد هجماتهم قد يضرّ بالبناء التحتي لقواعد المنظمة، وعلى أية حال؛ إذا كان الهدف من الهجوم هو إثارة ردّ فعل وتشديد النزاع الذي يشكّل خلفية العنف؛ فإن هذا الردّ الانتقامي في حد ذاته يمثّل نجاحاً.

هكذا في حالة هجوم سبتمبر ٢٠٠١م أحرزت القاعدة نجاحاً مضاعفاً؛ بينما الردّ الهائل لمهاجمة أفغانستان وإسقاط نظام الطالبان عرقل قدرات التنظيم، لكنه لم يقض عليه بالكلية؛ بينما شحذ الهجوم والردّ عليه الصراع بين الإسلام الأصولي والقيم الثقافية والسياسية للغرب. ولقد اتضح أن التنظيمات المحلية تتجنّب الاستفزاز مهما كلف الأمر؛ لذلك تغيّر في أنماط العمل من جانبها؛ خصوصاً تلك التي تتعلق بضرورة حماية البنى التحتية لها، وقواعد الدعم الشعبي من أجل إضفاء صورة عامّة إيجابية على هذا العنف.

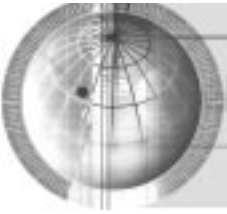
مثل هذه الاعتبارات تساعد على توضيح السر وراء فترات الهدوء التي تتخلل النشاطات العنيفة للمنظمات الفلسطينية المختلفة، وبالطريقة نفسها؛ فإن فترات هبوط كثافة أعمال العنف يمكن أن يصبح لها تفسير فيما يتعلق بالتنظيمات التي تلتزم بالخلفية الأيديولوجية نفسها، وعلى النقيض من ذلك نجد الخلايا الإسلامية المتطرّفة، مثل القاعدة والمنظمات المماثلة التي تشتغل على الجبهة الدولية، خالية من مثل هذه الضرورات، والتي تمثل قيوداً على المنظمات المعتمدة على الدعم الشعبي.

القاعدة والمنظمات المشابهة لها تخلو إلى حد بعيد من القيود المفروضة عليها خارجياً؛ بسبب حقيقة أنّ عملياتهم ليست مقيدة بسياسات حكومات معيّنة؛ بينما تجد أن البناء التحتي بالضرورة أمر واقع في المنظمات التي تتمتع بصفة رسمية أو محلية، فمن حين لآخر لابد لهذه التنظيمات المحلية من تلقي الدعم، أما تنظيم القاعدة وما شابهه من التنظيمات فله قاعدة مالية مستقلة، وقيادات ونشطاء يتمتعون بالاستقلالية والحرية والفكاك من الاعتبارات التي تفرضها الحكومات عادة.

هذا الاستقلال لبعض التنظيمات قد يضعف، وفي بعض الحالات قد يأخذ شكلاً وهمياً؛ بحيث تبني دول معينة أعمالاً إرهابية بعد أن جعلتها ظروفها راغبة في التعاون مع التنظيمات، ثم بعد أن يتم لها ما أرادت تأخذ إجراءات تأديبية ضدها، وعلى أية حال؛ ففي حالة القاعدة على سبيل المثال القدرة على القيام بعمل إرهابي ضد كيان اقتصادي أو عسكري لدولة مساندة لها تنخفض لدرجة كبيرة.

إن العديد من الاعتبارات تمنع تطبيق الخيار العسكري الشامل، فمع القدرات المحدودة على الأقل في المستقبل القريب؛ يكون تقويض التهديد الإرهابي - من خلال المساومات ومعالجة الظلم الذي أنتج هذه الأفكار سابقاً - عملاً كاشفاً للسبب الذي جعل الحرب على الإرهاب متسمة بكل هذا القدر من التركيز على محاولة إحباط الهجمات قبل وقوعها.

فعلى الرغم من الصدمة التي تسببت فيها هجمات سبتمبر ٢٠٠١م، وحالة التصعيد التي أشارت إليها وكشفتها؛ فإن النظرة الإجبارية للاعتبارات التي تشكّل معوقات الرد على الهجوم الإرهابي؛ ظلت تفرض



القيود على استخدام القوة الذي كان من المفترض أن يوجد في الحرب الحالية على الإرهاب، إن مراعاة الحياة الإنسانية وحقوق الإنسان أمر حتمي في التعامل مع حرب شاملة على الإرهاب، وهي اعتبار مهم ولو بدافع القلق من النقد الحاصل والناجئ إذا تم تجاهل هذه الاعتبارات.

في النهاية يبرز السؤال: كم هو عدد الناس الذين يكون مسوِّغاً إيذاؤهم في إطار محاولات إنقاذ حياة ناس آخرين بالنسبة للمعايير السياسية، وكذلك من الناحية الفلسفية البحتة؟ هكذا ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م زادت الحكومات والعديد من المنظمات الدولية من جهودها من أجل تأسيس الحرب على الإرهاب؛ ضمن إطار من المساعدة التي تمثلها الاستخبارات بهدف منع مزيد من الهجمات.

* * *

تنظيم القاعدة وحرب الولايات المتحدة ضده:

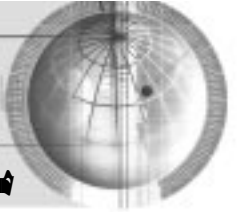
يقدم «يورام شويزير» كشفاً للنجاحات وحالات الإخفاق في الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد القاعدة قبل تقييم المعركة ضد القاعدة، وقدرة القاعدة على مقاومة هجوم التحالف.

من المهم وصف القاعدة وقنواتها التي تتحرك من خلالها، في الحقيقة القاعدة عبارة عن تركيبة مرنة ومتعددة الوجوه، وهو الأمر الذي وهب المنظمة قدرة رائعة على البقاء على قيد الحياة، ومواصلة إلحاق الأضرار عملياً خلال ضرباتها في العديد من الأماكن الخطيرة.

لقد تطوّرت القاعدة إلى حدّ كبير منذ أن أسّسها ابن لادن في أفغانستان في أواخر الثمانينيات. إن المجموعة التي بدأت كمقر تنظيمي هدفه توجيه المتطوعين الذين جاؤوا إلى أفغانستان للمحاربة بجانب المجاهدين الأفغان؛ تحوّلت على مرّ السنين إلى منظمة إرهابية كاملة لها كيائها الخاص. إن القيادة الفعّالة حولت تنظيم القاعدة من مجرد مفرّخ ينتج أفغاناً محاربين أو عرباً أفغان؛ بما في ذلك خبراء الحرب ضدّ الاتحاد السوفييتي والعناصر التي تدرّبت في السودان وأفغانستان اعتباراً من أوائل التسعينيات فصاعداً، تلك التي اختارت البقاء مع ابن لادن والعمل تحت قيادته؛ إلى جزء من عملية تعاون واسعة تضم قيادات الجهاد منذ يونيو ٢٠٠١م، أسفرت عن اتحاد التحالف بين القاعدة وجماعة الجهاد الإسلامية المصرية بقيادة الدكتور أيمن ظواهري. إن ابن لادن وتنظيم القاعدة يعملان من خلال قنوات إضافية أخرى، كذلك فالقاعدة تلك المنظمة المركزية والمهيمنة على الاتحاد الإسلامي الدولي الذي أسّس في ١٩٩٨م والمعروف بـ (الجهة الإسلامية للجهاد ضدّ اليهود والصليبيين)؛ تدعم في الوقت نفسه مشاركات أخرى بين شبكات ومنظمات إرهابية مستقلة، ارتبطت جميعها بهدف أيديولوجي عام، يخص الأنظمة الدينية البارزة في مختلف البلدان الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

بعض هذه الشبكات الإرهابية الخاصة تنسّق نشاطاتها مع القاعدة، وبعض آخر سيقى كمنظمات مستقلة تنفّذ الهجمات بشكل منفرد بدون أوامر محدّدة من القاعدة، ورغم ذلك يربطها بالقاعدة رباط فكري شعوري لا تفسير له، وفي الحقيقة؛ فإن كلّ المنظمات تعمل طبقاً لأوامر الإله وفي سبيل الإله؛ لكي تطبق قوانين الشريعة (الشريعة الإسلامية) في أوطانهم الأصلية.





ملخص لنشرة توقعات مركز جافني الإسرائيلي لعام ٢٠٠٣م

ترجمات

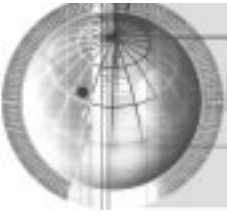
هذا الهدف الثابت يعمل لتحقيق قنوات القاعدة بشكل متجانس لا يتمتع فقط بالقدرات والإمكانات الهائلة ، ولكن كذلك يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع أنماط النشاط المختلفة ، وفي ظل الظروف المتغيرة والبيئات المتغيرة .

إن طبيعة معركة الولايات المتحدة وحلفائها ضد القاعدة ومؤسساتها التابعة لها ؛ تظل معركة مختلفة تماماً عن المعركة بين التحالف ضد الإرهاب والدول التي تتبنى الإرهاب ، وذلك لأنه من خلال النظرة العالمية والطرق المتطرفة لابن لادن وشركائه ، يتبين أن القاعدة لم تترك أي مجال للمفاوضات السياسية ، أو لأي نوع من المساومة . وعلى أية حال ؛ فإن ابن لادن وأولئك الذين معه يقفون أمام أمريكا مسلحين بالعقيدة المتطرفة ؛ في محاولة للاستفادة بالحد الأقصى من قوتهم الضعيفة من خلال الخبرة والتجارب الإرهابية العملية ، يحاولون بكل ما يستطيعون المناورة والتنسيق ، وبصورة دورية ينجحون في ضرب نقاط خصومهم الضعيفة ، وإن القواعد غير المقيدة التي يتحركون في إطارها تجعلهم متفوقين في التكيف مع قدراتهم لخدمة معتقداتهم ، ويتضمن ذلك القدرة الفائقة على استغلال الحريات التي تمنحها المجتمعات المفتوحة ؛ فهم لذلك يخترقون ومن خلال ذلك يصلون لأهدافهم .

هناك أيضاً اختلاف أساسي بين مفهومي الهزيمة والنصر والظروف التي تتحكم في المعركة بينهما ، فعلى سبيل المثال هناك أصوات يمكن أن تسمع في الولايات المتحدة اليوم ؛ تقول بأن القاعدة تتعافى من آلامها وتستعد للوقوف بقوة . وعلى أية حال ؛ فإن بعض العلامات تأتي من ابن لادن وشركائه تؤكد أن وضع المنظمة الراهن الذي يبدو وكأنه هزيمة ؛ هو في الحقيقة لا شيء أكثر من مجرد فترة هدوء مؤقتة وضرورية أثناء المعركة الحالية في طريق القاعدة نحو النصر الأكيد في الحرب بشكل عام ، وكذلك حرب نتائج سريعة ومعركة محكومة بالحدود الإقليمية ، تفهم القاعدة أن محاولاتها تأتي في إطار جهد طويل المدى يتجاوز الحدود المكانية والزمانية وحتى الشخصية .

الهجوم الذي تم شنه من قبل التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الذي بدأ في أكتوبر ٢٠٠١م واستمر من خلال أشكال مختلفة ؛ لم ينجح في تدمير القاعدة وإمكاناتها العاملة ، وعلى أية حال وبدون شك تعرض لسلسلة من الضربات المؤلمة التي أدت إلى خسارة مساند القاعدة الرئيس - الطالبان التي أزيحت بالقوة من السلطة في أفغانستان . ، وخسر التنظيم أرضه الخاصة التي منها ظهرت القاعدة بدون إعاقات منذ ١٩٩٦م ، وقد عانت منظمة القاعدة من الإصابات القوية في بنائها التحتي الأصلي ؛ بما في ذلك خسارتها لمعسكرات التدريب وأجهزتها ومصادر دعمها الأخرى . والعديد من وثائق المنظمة تم التحفظ عليها ، وتم الكشف عن الكثير من المعلومات حول طرق عمل القاعدة ، وبعض هذه المعلومات أدت إلى إحباط الهجمات في كل أنحاء العالم كانت قد خطط لها في السابق .

لقد فقدت القاعدة جزءاً كبيراً من قوتها ومقاتليها الذين قُتلوا أو أُسروا في أفغانستان ؛ بالإضافة إلى أنه وعلى مدى السنتين الماضيتين تم إلقاء القبض على العديد من العناصر الكبيرة الذين اشتركوا في تفعيل الخلايا



الإرهابية حول العالم .

وتتضمّن الأمثلة على هذه المساعي الناجحة : قتل القائد العسكري في تنظيم القاعدة أبو حفص المصري في أفغانستان ، واعتقال كل من خالد الشّيخ محمد قائد القاعدة الذي دبر هجمات ١١ سبتمبر ، وعبد الرحمن الناشيري ووليد العطاش (من قادة الهجوم على المدمرة . إس . كول الأمريكية) ، وأبو زبيدة (ضابط الاتصال الأساسي بين القاعدة والشبكات الإرهابية في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط) ، ورؤوس الشبكات الإرهابية في إفريقيا وآسيا ؛ مثل الإسلامي الذي أُسر مؤخراً «حنبلي» .

وفي الوقت نفسه النظام المالي للقاعدة ومؤسساته التابعة له ؛ ووضعت تحت قيود دولية صارمة ، بعدما كانت هناك جهود للتنظيم من أجل شراء وإنتاج مواد الحرب والأسلحة غير التقليدية .

وعلى الرغم من ذلك تحمّلت القاعدة كل هذه الضربات ، وسعت حفاظاً على سمعتها إلى الإعلان عن أن أمريكا ستجد نفسها في مستنقع جديد في أفغانستان ، وكأنها في فيتنام أخرى .

يخمن الرأي العام الأمريكي النجاحات وحالات الإخفاق في المعركة ضدّ القاعدة بشكل مبدئي ؛ من خلال عدد الإنجازات الملموسة ، وعلى أساس التغطية الإعلامية للهجمات الإرهابية المتبقية حول العالم ، وحجم التهديد الموجود ، ومدى تماسك تنظيم القاعدة .

وفي هذا السياق ؛ فإن الحقيقة الأبرز هي أن الولايات المتحدة وحلفاءها أخفقوا في السيطرة على قيادة القاعدة ، بشكل خاص ابن لادن والظواهري ؛ وهو الأمر الذي يبدو في نظر الجمهور الغربي نافذ الصبر مدة طويلة ، كان يجب أن يتحقق فيها هذا الهدف ، والحقيقة هي أنّ الهارب الأول في العالم - والذي يعد هدف مطاردة دولية لم يسبق لها مثيل - ما زال يستطيع تحدي وكالات الاستخبارات العالمية المتطورة ، في تأكيد واضح على ضعف الغرب ، وإخفاق التحالف في إلقاء القبض على ابن لادن يواصل تقوية صورة ابن لادن أيضاً ، وابن لادن بنفسه يشجّع هذا الشعور لدى الغرب ، حيث يقود حرباً إعلامية متطورة من الدعاية ضدّ الولايات المتحدة وحلفاءها ، ويواصل استخدام أجهزة الإعلام المختلفة للاتصال علناً بمؤيديه ؛ من أجل حثهم على قتال عدو الإسلام ، ويحدد خصومه بكل جرأة مما يجعل أعدادهم تزداد في دائرة دائمة التوسع .

الحكومة ومسؤولو الاستخبارات الأمريكيان راضون عن سير الحملة ضدّ القاعدة ومؤسساتها التابعة لها ؛ بالإضافة إلى التعاون الوثيق مع أجهزة الأمن المتحالفة معها في جميع أنحاء العالم ، والتي أدّت إلى إحباط الهجمات وتوقيف العديد من المشاركين فيها .

على أية حال ، وعلى الرغم من هذا المفهوم عن الإنجاز المرتبط بالنجاحات الاستخباراتية المميّنة ؛ فإن هناك مواقف ثابتة تؤكد النجاحات وحالات الإخفاق في المعركة التي تتسم بالجدية ، وذلك يرجع إلى الوعي بطول وتعقيد الحملة ، والحقيقة هي أنّه ليس هناك اختيار آخر سوى الاستمرار في شن هذه الحرب حتى تنهزم القاعدة ومؤسساتها التابعة لها . إنّ المعركة تعتبر التحديّ الجدّي والحادّ بالنسبة للأمن القومي في الولايات المتحدة

والمصالح الاستراتيجية لأمریکا بوصفها قوّة عظمى عالمية، إنّ المجابهة مع القاعدة ومؤسساتها التابعة لها تعد حلقة في سلسلة الجهود المبذولة من قِبَل الولايات .

* * *

العمليات الانتحارية الفلسطينية:

أما الدكتور « شاؤول كيمهي » والدكتور « شمويل » فيتناولا الحديث عن العمليات «الإرهابية الانتحارية» الفلسطينية، ويؤكد أنَّهُ من الممكن إرجاع هذه العمليات الانتحارية إلى أربعة عوامل: التعصّب الديني، أو القومية، أو الانتقام، أو الضعف الشخصي. وقد جمعت مقالتهما خليطاً من المفهومات المستقاة من علم نفس والعلوم الاجتماعي؛ للمساعدة في توضيح ظاهرة الإرهاب الانتحاري الفلسطيني.

* * *

حروب الحضارات وصراع الحضارات:

ويرى الرئيس المستقيل من مجلس الأمن القومي «إفريم هاليفي»، أن صاموئيل هنتنجتون في كتابه (صراع الحضارات) الذي تُرجم مؤخراً للعبرية؛ يتحدث عن الحروب بين الحضارات ويؤكد أنّ جزءاً كبيراً من مثل هذه الاشتباكات يحدث بسبب التصدّع بين الحضارات؛ في أوروبا والشرق الأوسط وأماكن أخرى في العالم. وطبقاً لهنتنجتون؛ فإن النزاعات نفسها تنجم عن القرب الجغرافي لأصحاب الأديان والثقافات المختلفة، ومن المؤسسات الثقافية المختلفة، ومن الذكريات التاريخية الجماعية للمجتمعات المتناقضة، فعلى مدى العصور قد يخفي هذا النزاع فجأة وبشكل كامل إذا فُجحت مجموعة واحدة في تصفية الآخرين، لكن إذا لم يحدث ذلك فإن النزاع يظهر من جديد ولا تكون له نتيجة حاسمة، ثمّ يستمر النزاع ويحدث فترات متتابعة من دوامات العنف، والنزاع الإسرائيلي-العربي يأتي على خلفية الصراع بين الحضارات. وطبقاً للحكمة التقليدية فإن كلّ حرب يجب أن تنتهي، لكن هل هذه القاعدة أو الحكمة يمكن سريانها على صراع الحضارات؟ بحسب ما يري هنتنجتون؛ فإن الحروب بين الحضارات يمكن أن تنتهي لكن الصراعات بينها تستمر على فترات متقطعة.

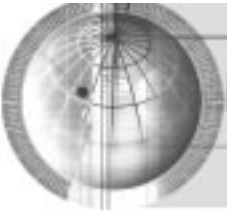
فإذا كان الأمر كذلك وكنا نسير في طريق نزاع طويل؛ أتمنّى أنّنا سنكون قادرين على الوصول إلى الحلول المؤقتة لفترة زمنية طويلة، ونستمر في طرح الحلول الانتقالية غير النهائية في تعاملنا مع النزاع الذي نواجهه هنا.

* * *

مقالات أخرى:

وفي عدد نوفمبر من «نشرة توقعات مركز جافي» دراسة أعدها الدكتور «مارك هيلير» لإلقاء نظرة تحليلية على الطريق المسدود المعقّد الصعب، والذي أخفقت المحاولات الأخيرة في عبوره، ومن ثمّ أخفقت في تحسين العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين.

من خلال تناوله للعلامات التي ارتبطت بالتقدّم في مسار «خريطة الطريق» عمل «هيلير» على مراجعة وتحليل التطوّرات التي ظهرت في خطاب يونيو ٢٠٠٢م على لسان الرئيس بوش؛ بشأن رؤيته للشرق الأوسط



حتى أكتوبر ٢٠٠٣م؛ بعد نهاية الهدنة قصيرة الأجل وانهيار حكومة أبي مازن وتعيين أبي العلاء كرئيس وزراء.

* * *

وأما المقالات الأخرى؛ فإنها تركز أيضاً على هذه القضية، ولكنها تتناول سمات مختلفة تتعلق بالحرب في العراق، فبعد أكثر من ستة شهور من عمليات البحث والاختبارات المركزة من قبل قوات التحالف لم يظهر دليل على وجود الأسلحة غير التقليدية في العراق على الأقل حتى الآن، وقد وجه غياب مثل هذا الدليل الانتباه إلى حالة الحرج الخاصة بصحة تقديرات الاستخبارات الأمريكية والبريطانية؛ بالإضافة إلى درجة الدقة في تقييم مخبرات إسرائيل قبل الحرب. وفي الحقيقة؛ فإن تقييم مخبرات إسرائيل قبل الحرب يخضع للتحقيق برئاسة «إم كي يغال شتاينز» رئيس شؤون الكنيست الخارجية ولجنة الدفاع.

* * *

وهناك مقالتان في هذه الدراسة تتناولان تحقيق «شتاينز» في مادته بقلم «شلومو بروم» الناقد المختص بتقييم الاستخبارات العسكرية، ويناقش أن تبني الاستخبارات للسيناريو الأسوأ ولو أنه بدون دليل كافي إلا أنه يمكن أن يجد تسويغاً لذلك الموقف.

وعلى النقيض من ذلك يتناول الدكتور «إفرايم كام» التعقيدات التي تداخلت في تقييم الاستخبارات، ويكشف عن التفاصيل التي قُدمت إلى صناع القرارات العسكرية والسياسية. وكخلفية لهذه المقالات تم عرض البيانات المنشورة من قبل الشخصيات المهمة في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٨م، وهو العام الذي أوقف صدام التعاون فيه مع المفتشين وأوقف مراقبة الأمم المتحدة ونظام التحقق - حتى ٢٠٠٣م.

* * *

أما المقال الأخير فهو مكتوب بقلم «هيرش غودمان» ويستكشف من خلاله بعداً إضافياً للحرب في العراق؛ من خلال فحص سياسة تدفق معلومات إسرائيل أثناء الحرب، ويشير «غودمان» إلى أهداف السياسة، وبعد مراجعة بعض العوامل يقترح ما يرى أنه من الضروري استخلاصه من هذه التجربة، ومنها أنه في الأسابيع التي سبقت الحرب في أواخر شهر فبراير وأوائل شهر مارس كان رئيس هيئة الأركان والجيش يرسلان رسالة للجمهور؛ تتحدث عن القدرات العراقية المنخفضة والدفاعات الإسرائيلية العالية المستوى؛ في إطار إظهار التهديد الفعلي لإسرائيل على أنه منخفض جداً.

أما رسالة المعلق الوطني فقد كانت متشائمة، تصوّر إسرائيل ضعيفة، وصداماً كشخص متوحش عديم الرحمة وراغب في استعمال أسلحة الدمار الشامل ضد إسرائيل، ومن ثم طالبت الجمهور بتوقع الأسوأ، فكان الإعلام العسكري مخططاً ليعمل على تهدئة الجمهور ويمنع الرعب، ورغم ذلك فإن جدول أعمال المعلق الوطني خطط له أن يعمل على رفع استعداد البلاد لمواجهة سيناريو أسوأ الأحوال، ولو أن الرسالتين ليستا متعارضتين بالضرورة؛ إلا أنهما تشيران إلى ضعف أساسي في التواصل وتنسيق الجهد المعلوماتي الوطني.

